



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل / كلية القانون

## (الاساليب المعاصرة لاقامة الدستور)

بحث تخرج مقدم الى مجلس كلية القانون وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في القانون

اعداد الطالب

علي جليل شمخي جبر

بأشراف

د. عبد الرحمن عباس ادعين

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

صدق الله العلي العظيم

﴿ سورة المجادلة الاية ١١ ﴾

## الاهداء

إلى أبي رمز القوة والامن

إلى أمي رمز الطيبة والحنان

إلى أهلي وعشيرتي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى الشموع التي تحترق لتضيئ للآخرين

إلى كل من علمني حرفاً أهدي هذا البحث المتواضع راجياً " من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

## الشكر والعرفان

تحية حب يعطر الورد والياسمين والحمد والشكر لله الذي وفقني لاتمام هذا البحث وهياً لي من الاساتذة والاهل والاصدقاء ومن كان عوناً لي في انجازه وأخص بالذكر بعد الله تعالى والدي و استاذتي والمشرف على بحثي الدكتور (د. عبد الرحمن عباس ادعين ) لك مني جزيل الشكر والعرفان وأشكر الجميع الاخوة والاصدقاء الذين شجعوني ووقفوا بجانبهم الله خير الجزاء.

## المقدمة

### اولا/موضوع البحث

لقد سادت النظم الملكية الاستبدادية عبر قرون عديدة في أوروبا منذ أن ظهرت الدول وانتهى النظام الاقطاعي، وكان الملك في القرون الوسطى هو صاحب السيادة في الدولة، ويملك بهذه الصفة كل سلطات الحكم التشريعية بسن القوانين والسلطة التنفيذية التي تتمثل في اداره امور الدولة ومرفقها واقليمها باسم الملك واعوانه، وكان الملك يملك أيضا السلطة القضائية فكانت تصدر الاحكام باسمه . ثم جاءت الثورات الشعبية بين حين وآخر لتطالب بحق الشعوب ، ثم نشأ صراع طويل ومربير بين الحاكم والمحكوم، وابتدأت إرادة هذا الأخير في الظهور، ثم انتصرت هذه الإرادة في نهاية المطاف ، وبذلك انتقلت السيادة من الحاكم، وحلت سيادة الأمة أو سيادة الشعب محل سيادة الحكام . وتطبيقا لهذا القول تطورت أساليب نشأة الدساتير مع تطور تلك السيادة التي ابتدأت للحكام وانتهت إلى الأمة أو الشعب الذي أصبح وحده مصدر كل السلطات ومستودعها . وما دام الأمر كان بيد الحكام والسيادة لهم، فإن إنشاء الدساتير كان معلقا على إرادتهم وحدهم، وابتداء ظهور الإرادة الشعبية تدريجيا تلاقت إرادة الحاكم مع إرادة الشعب، وابتدأت السيادة إلى الشعب نهائيا أصبح إنشاء الدستور رهين أمره وإرادته وحدها .

ومن المعلوم أنه ليست هناك قواعد مسلم بها لوضع الدساتير، حيث تختلف الطرق المتبعة باختلاف الدول من حيث ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودرجة النضج السياسي لدى الرأي العام فيها .

وقد درج الفقه الدستوري على تقسيم أساليب وضع أو نشأة الدساتير - وقتا التطور الأحداث التاريخية . إلى أسلوبين رئيسيين : أولهما أسلوب غير ديمقراطي ( وهو الأسلوب الذي تسود فيه إرادة الحكام في وضع أو إنشاء الدستور، سواء نشأ هذا الدستور بإرادتهم المنفردة في صورة منحة صادرة منهم للشعب، أم تلاقت فيه إرادة هؤلاء الحكام مع إرادة الهيئات النيابية الممثلة للشعب في صورة عقد تم بين هاتين الإرادتين )، وثانيهما أسلوب ديمقراطي ( يعبر عن انتصار إرادة الشعوب وانتقال السيادة من الحاكم إلى الأمة أو الشعب الذي أصبح وحده صاحب السيادة في الدولة؛ حيث يتم وضع الدستور إما من قبل هيئة منتخبة من الشعب يطلق عليها اسم "الجمعية التأسيسية"، أو بواسطة الاستفتاء التأسيسي"، بأن يتم طرح مشروع الدستور على الشعب في استفتاء عام لأخذ موافقته عليه .

## ثانيا/اهمية البحث

إن وجود الدولة هو الشرط الأساسي لوجود الدستور. فالدولة هي أقدم من الدستور والدولة تتكون حالما تتوفر فيها الشروط الجهورية، وهي وجود جماعة من الناس، ذات غاية واحدة، تقيم فوق إقليم معين، وتمتع بالسيادة والشخصية المعنوية. والدولة تنشأ وتظهر سواء أكان لها دستور أم لم يكن، وما الدستور إلا نهاية وبتعبير أوفى ثمرة الصراع بين الحاكم و الأفراد ورغبتهم في التوفيق بين مقومات السلطة و مقومات الحرية وتنوع الأساليب التي تنشأ بها الدساتير بتنوع أنظمة الحكم في العالم.

## ثالثا/مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دراسة أكاديمية مستقلة حول موضوع بحثنا وبالتالي فان سبب اختيارنا للموضوع يتمثل في عدم وجود اجابة علمية على مجموعة من الاسئلة الخاصة بموضوع دراستنا ومنها ما مفهوم الجمعية التأسيسية والاستفتاء الشعبي وما هي الامثلة التاريخية على الدساتير التي اقامتها بهذه الطريقة وماهي الاساليب المعاصرة لاقامة الدستور وهذا ما سوف تسعى الى الاجابة عليها من خلال هذا البحث.

## رابعا/خطة البحث

ان عنوان هذا البحث هو الاساليب المعاصرة لاقامة الدستور وسيتم تقسيمه الى مبحثين حيث نتناول في المبحث الاول الاساليب التقليدية والتطور المعاصرة اما المبحث الثاني الاساليب المعاصرة لاقامة الدستور وفي نهاية البحث خاتمة تتضمن نتائج وتوصيات.

## المبحث الاول / الاساليب التقليدية والتطور

سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين حيث نتناول في المطلب الاول الجمعية التأسيسية والاستفتاء الشعبي اما المطلب الثاني امثلة تاريخية على دساتير تم اقامتها بهذه الطريقة

## المطلب الاول / الجمعية التأسيسية والاستفتاء الشعبي

يعتبر هذا الأسلوب تطبيقاً للديمقراطية النيابية، حيث يقوم الشعب بانتخاب جمعية نيابية تضطلع بالسلطة التأسيسية وتتولى مهمة وضع الدستور.<sup>1</sup>

فاذا كان الدستور هو الذي ينشأ السلطة العامة في الدولة، ومن بينها السلطة التشريعية، فإنه لا يجوز أن تقوم هذه السلطة بوضع الدستور لأنها سلطة منشأة لهذا كان من الضروري أن تتولى وضعه هيئة او جمعية خاصة أعلى من السلطة التشريعية تنتخب من الشعب ومن خلال هذا سنتطرق لتعريف هذه الهيئة التأسيسية<sup>2</sup>

## الفرع الاول / تعريف الجمعية التأسيسية لغة واصطلاحاً

يتبلور تعريف الجمعية التأسيسية من خلال معرفة معنى الجمعية التأسيسية في اللغة أولاً من ثم مفهوم الجمعية التأسيسية اصطلاحاً ، يكون ذلك كالآتي :

### اولاً / المعنى اللغوي:

إن مصطلح الجمعية التأسيسية Constituent Assembly مركب من كلمتين اثنتين هما: «الجمعية» و «التأسيسية»، فما هو المراد بكل منهما ؟

أ-معنى الجمعية :

ورد في معاجم وقواميس اللغة العربية أن الجمعية مفرد . جمعها جمعيات . نسبة الى الجمع ( مصدر صناعي من جمع ) والجمع : اسم الجماعة الناس، والجمع المجتمعون وتطلق كلمة الجمعية على جماعة من الناس، منتظمة أو غير منتظمة يجتمعون لغاية خاصة، أو على فكرة مشتركة»، أو هي جماعة لها صفة الدوام، مكونة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لغرض خاص وفكرة مشتركة»، ومن أمثلتها : الجمعية الخيرية، والتشريعية والتعاونية، والرياضية والعلمية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جواد الهداوي: القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للمطبوعات، الطبعة الأولى سنة 2010، ص 342.

<sup>2</sup> أحمد سليمان ربحان : الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة دمشق ، 2013، ص 22.

<sup>3</sup> أحمد سليمان ربحان : الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير، بحث لنيل درجة الماجستير، مرجع سابق، ص 23.

وورد في معجم أكسفورد الإنكليزي أن كلمة "الجمعية" Assembly هي اسم مفرد ، وجمعها Assemblies ، وتستخدم للإشارة إلى عدة أمور منها:

مجموعة من الناس يجتمعون معا في مكان واحد لتحقيق هدف مشترك». وهذا التجمع لعدد من الناس، قد يكون الهدف منه . كما ورد في معجم التراث الأمريكي للغة الإنكليزية – القيام بعمل تشريعي أو ديني أو تعليمي أو اجتماعي وحاصل القول: إن مصطلح الجمعية في معناه اللغوي يراد به طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة.

ب-معنى التأسيسية:

ورد في معاجم وقوامس اللغة العربية أن تأسيسية : اسم مؤنث مفرد منسوب إلى تأسيس، وتأسيس مصدر الأس: بناء الدار أسها يؤسها، وأسسها تأسيسا فالتأسيس: بيان حدود الدار، ورفع قواعدها ، يقال : أسس الدار أي بين حدودها ورفع قواعدها وبنى أصلها.<sup>4</sup>

وحاصل القول إن كلمة "تأسيسية" هي مصدر صناعي من تأسيس بمعنى إرساء الأسس والمبادئ. وتأسيسي: يضع الأساس لبناء أو جمعية أو مشروع " . ومن هنا فإن المجلس التأسيسي: هو الذي يضع قوانين البلاد الأساسية. وهكذا، وبعد أن تعرفنا على معاني كلمتي "الجمعية" و"التأسيسية" في المعاجم اللغوية، يمكننا القول إن مصطلح "الجمعية التأسيسية" في معناه اللغوي يراد به جماعة من الناس يجتمعون لغرض خاص يتمثل في إرساء الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة».

ثانيا / المعنى الاصطلاحي:

جاء في معجم القانون – الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة . بخصوص شرح مصطلح الجمعية التأسيسية Assemblée constituante بأنه اصطلاح يطلق على الهيئة أو الجهة التي تقوم بإقرار الدستور، فهي مؤسسة أو منشئة للدستور، وتكون غالبا من أعضاء منتخبين . وورد في معجم المصطلحات الاجتماعية بأن الجمعية التأسيسية Constituent Assembly هي:

هيئة ينتخب أعضاؤها لوضع القوانين الأساسية . دساتير البلاد»

<sup>4</sup> حسن مصطفى البحري القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة 2020، مرجع سابق، ص 66،67

## الفرع الثاني/ تعريف بالاستفتاء الشعبي

قد تتطلب بعض الدساتير ضرورة موافقة الشعب ذاته على التعديل حتى يصبح نافذا، وفي هذه الحالة يقوم البرلمان أو الجمعية التأسيسية بإعداد مشروع التعديل ثم يتم طرح هذا المشروع على الشعب للموافقة عليه ، وستتطرق في هذا الى تعريف الاستفتاء التأسيسي من خلال معرفة معنى الاستفتاء في اللغة واصطلاحا،

### أولا / الاستفتاء لغة

الاستفتاء في اللغة العربية هو طلب الفتوى أو الرأي أو الحكم في مسألة من المسائل ، وهو اسم فعله استفتى وهذا الفعل مزيد ، أصله في ، و هو مزيد بثلاثة أحرف هي الألف والسين والتاء ، وتفيد معنى الطلب أو الرجاء و هو على وزن استفعل مثل استغفر أي طلب الغفران ، و استسقى أي طلب السقاية . وقد ورد فعل الاستفتاء في القرآن الكريم في مواضع متعددة .

وقد ورد ذكر الاستفتاء في أكثر من موضع في القرآن الكريم منها قوله تعالى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ) والمعنى: يسألك الناس أن تفتيهم في أمر النساء، قل: الفتوى إلى الله وقد أفتاكم فيهن أي أجابكم بما أفتى فيما أنزل من آيات أول السورة ، وقوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَّةِ) وقوله تعالى: (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٌ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُبُلَاتٍ حَظْرٍ وَأُخَرَ يَا بَسْتُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُحْنِي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ومعناها أن الملك طلب بالفتوى الجواب على حكم المعنى أو نفس المعنى من الرؤيا.

### ثانيا/ الاستفتاء اصطلاحا

يقصد بالاستفتاء اصطلاحا الرجوع إلى الشعب لأخذ رأيه بالموافقة ، أو الرفض على مشروع الدستور بصفته صاحب السيادة .<sup>5</sup>

يعرفه الدكتور أمين شريط على أن الاستفتاء هو معناه أخذ رأي الشعب في موضوع ما، يمس حياتهم، وهو من حيث الموضوع قد يتعلق بنص دستوري فيسمى استفتاء دستورية وقد يتعلق بنص قانوني عادي فيسمى استفتاء تشريعية، وأحيانا أخرى يتعلق بأخذ رأي الشعب في شخص الرئيس فيسمى استرأس أو في اتجاه سياسي تتبناه الحكومة فيسمى الاستفتاء السياسي .<sup>٢</sup>

وتعتبر فكرة الاستفتاء التأسيسي من أهم مظاهر، أو تطبيقات نظام الديمقراطية شبه المباشرة». وقد ثبت من خلال التجربة أن أسلوب الاستفتاء التأسيسي قد استخدم بهدف أخذ رأي الشعب إما في مسألة جوهرية يتوقف عليها وضع

<sup>5</sup> محمد أرزقي نسيب: أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الأول، دار الأمة ، الطبعة الأولى 1998، ص 198.199.

الدستور، كما حدث في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية فيها بالنسبة للاستفتاء العام الذي جرى في آذار سنة 1979، بخصوص تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية، أو في إقرار مشروع دستور<sup>6</sup>

تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، كما حدث بالنسبة لدستور الجمهورية الفرنسية الرابعة لعام 1946، أو لجنة حكومية، كما حدث بالنسبة لدستور الجمهورية الفرنسية الخامسة لعام 1958.<sup>7</sup>

و وضعت كافة الدساتير المصرية في العهد الجمهوري وفقا لطريقة الاستفتاء الشعبي، ابتداء من دستور الجمهورية العربية المصرية لعام 1956، حيث وضعت مشروعه لجنة حكومية، ثم عرض هذا المشروع على الشعب للاستفتاء، فوافق عليه في 23/6/1956. كما أن الدستور المصري الصادر عام 1971، وضع هو وإعمالا لنص المادة (193) من هذا الدستور لا يعمل به إلا من تاريخ موافقة الشعب عليه في الاستفتاء، حيث وضع مشروع المبادئ الأساسية بواسطة لجنة تحضيرية شكلت من بين أعضاء مجلس الأمة، وبعد موافقة هذا الأخير عليه عرض هذا المشروع على المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي المنعقد في 23/6/1971. فوافق عليه، وفوض الجنته المركزية (الفنية) بصوغ تلك المبادئ في مواد محددة وفق المبادئ التي وافق عليها، وبعد ذلك عرض على الاستفتاء الشعبي العام في 11 أيلول 1971، وأعلنت نتيجة الاستفتاء بـ 99.94% من عدد الذين أدلوا بأصواتهم، ثم أصدره رئيس الجمهورية، وبدأ العمل به من تاريخ إعلان النتيجة بالموافقة وكذلك دستور سنة 2012 الذي نص في المادة رقم (225) منه على أن : ( يعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء، وذلك بأغلبية عدد الأصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء ) .

<sup>6</sup> ابراهيم عبد العزيز شيجا المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية، بيروت 1982، ص 153.

<sup>7</sup> راغب الحلو: الاستفتاء الشعبي والشرعية الإسلامية الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، سنة 1983، ص 9.

## المطلب الثاني / امثلة تأريخية على دساتير تم اقامتها بهذه الطريقة

لقد عرف العراق عدة دساتير منذ تاريخ تاسيس الدولة العراقية ، جميعها في عدة خصائص ابرزها طابعها الموفق وابتعادها عن الاسلوب الديمقراطي في اقامة الدساتير مما ادى الى سقوطها بسقوط القوى الحاكمة التي وضعتها والتي طالما استخدمتها كاداة لتحقيق اهدافها وطموحاتها بعيدا عن مصالح الشعب العراقي<sup>8</sup>

### الفرع الاول / القانون الاساسي العراقي (دستور عام ١٩٢٥)

كان هذا الدستور هو اول دستور يعرفه العراقيون بعد الاحتلال البريطاني وقد مر مشروع هذا الدستور بعدة مراحل ليأخذ شكله النهائي فاوّل مسودة له وضعت عام ١٩٢١ من قبل عدد من الموظفين البريطانيين في العراق من ضمنهم مستشارو وزارة العدلية العراقية المستر دراور والمستر فيمل دافيس والمقدم بونك<sup>9</sup>.

ثم بعد ذلك في اذار عام ١٩٢٢ قام الملك فيصل الأول بعرض المشروع على لجنة عراقية مؤلفة من وزير العدلية ناجي الويدي وزير المالية سايون صقيل وسكرتير الملك رستم حيدر ، وقد قامت هذه اللجنة باجراء بعض التعديلات على هذا المشروع تم تنظيمه من قبل وزارة المستعمرات البريطانية في ١٦ نيسان عام ١٩٢٢ ليعاد مرة اخرى الى بغداد ليقرر مجلس الوزراء بعد ذلك عرضه على لجنة مشتركة عراقية بريطانية تضم وزارة العدلية ليخضع المشروع للتنقيح مرة اخرى من قبل وزارة المستعمرات البريطانية بعد ذلك خضع مشروع الدستور للمناقشة في مجلس الوزراء واجراء توجيهات الملك عليه وبعد انتخاب اعضاء المجلس التاسيسي العراقي في ٢٥ شباط عام ١٩٢٤ ابتدا المجلس بتأليف لجنة من اعضاءه لدراسة مشروع الدستور.

وقد روعي في تأليف اللجنة بضمها عضوا من كل لواء من الوية العراق وفي ١٤ حزيران عام ١٩٢٤ بدأت مناقشات الدستور التي كانت مقيدة بنصوص المعاهدة البريطانية العراقية واستغرقت المناقشات كما في عشرة جلسة انتهت في ١٠ تموز عام ١٩٢٤ بموافقة المجلس التاسيسي على الدستور الذي بدأ يعرف باسم القانون الاساسي العراقي باعتبارها كلمة الدستور غير عربية ولم تتم مصادقة الملك عليه ولم ينشر في الجريدة الرسمية حتى في اذار عام ١٩٢٥.

<sup>8</sup> أمين شريط : الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص 203.

<sup>9</sup> جمال النعماني: الاستفتاء، منشور في الموسوعة العربية مجلد ثاني صادر عن الهيئة الموسوعة العربية، الجمهورية العربية السورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٢

## الفرع الثاني / دستور ٢٧ تموز ١٩٥٨ (المؤقت)

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ و اعلان قيام النظام الجمهوري في العراق البيان الذي اذاعه رئيس الوزراء مساء يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨ وأكد فيه على ائحبار القانون الاساسي و اشار فيه الى ان الثورة قد قررت ان تتخذ معها دستور مؤقت يعني اساس الحكم.<sup>10</sup>

وذلك لحين ترشيح دستور دائم في ٢٠ تموز عام ١٩٥٨ اتصل كل من وزير الارشاد السيد محمد صديق شنشل والسيد محمد حيدر وزير الاقتصاد و الحامي السياسي حسين جميل ، الذي عرف عنه اهتماماته في الدراسات الدستورية ، و يقل له التكاليف بوضع مشروع دستور يلائم متطلبات الحكم خلال فترة انتقالية . ٢

وقد اعتمد حسين جميل في عملية على احكام الدستور المصري المؤقت لسنة ١٩٥٣ و دستور سنة ١٥٦ وكذلك دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت الصادر في ٥ اذار عام ١٩٥٨ م واستغرق اعداد مزيج الدستور بعد يومين فقط من تاريخ السيد حسين جميل باعداده ، بعد ذلك تم مناقشة مشروع الدستور المؤقت من قبل مجلس الوزراء ووافق عليه بعد اضافة مادتين له الاولى تنص على ان الاسلام دين الدولة الرسمي والثانية على ان القوات المسلمة في الجمهورية العراقية ملك الشعب وصحتها حماية سيادة البلاد وسلامة اراضيه بعدها تم نشره في جريدة الدفاع العراقية العدد ٢ في ٢٨ / ٧ / ١٩٥٨ .<sup>11</sup>

## الفرع الثالث / قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة ( دستور نيسان ١٩٦٣ )

في الثامن من شباط ١٩٦٣ اعلن عن اسقاط النظام السياسي لثورة ١٤ تموز والاعلان عن قيام نظام سياسي يقوده المجلس الوطني لقيادة الثورة ويمارس السلطة في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وقيادة القوات المسلحة وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة .

وباستثناء هذا البيان لم يصدر أي نظم دستوري للنظام السياسي الجديد حتى 4 نيسان ١٩٦٣ وذلك بصدر قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ وعلى الرغم من عدم الاعلان عن اسلوب وطريقة اقامة هذا القانون فاضبارة هذا القانون لا تتضمن اشارة تقييد في هذا الخصوص .<sup>12</sup>

الا ان بعض المعلومات غير الموثقة كما يذكر تسيير الى ان المجلس الوطني لقيادة الثورة قد الف لجنة تضم بعض الوزراء قامت بوضع القانون المذكور والذي نصت المادة (١٨) منه على يعتبر هذا القانون دستوريا ) وتنشر في الوقائع العراقية بالعدد ٧٩٧ في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٣ ب )

<sup>10</sup> حسن مصطفى البحري القانون الدستوري ، جامعة دمشق الطبعة الثانية 2013. ص 166.

<sup>11</sup> أحمد سليمان ربحان : الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة دمشق، 2013، ص 201.

<sup>12</sup> سلمان محمد شناوة، الدستور العراقي ، الملكية القانونية ، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٣٢.

## المبحث الثاني/الاساليب المعاصرة لاقامة الدستور

سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين حيث نتناول في المطلب الاول التكنولوجيه ودورها في عملية صياغة الدستور اما المطلب الثاني تأثير الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الوعي ومشاركة الواجب

### المطلب الاول / التكنولوجيا ودورها في عملية صياغة الدستور

#### الفرع الاول / تيسير إجراءات التقاضي

نظرا لحدائة عملية نقل التكنولوجيا إلى إجراءات التقاضي من خلال استخدام الحوسبة السحابية والبرمجيات القانونية، يتم تسريع عمليات البحث وجمع الأدلة والوثائق القانونية المهمة (١) ، مما يحسن كفاءة العمل القانوني ويوفر الوقت والجهد<sup>13</sup> يمكن القول إن استخدام الطريق الالكتروني في إقامة الدعوى الجنائية يساعد على تسهيل وتسريع الإجراءات القانونية، ويوفر الوقت والجهد للأطراف المعنية. كما أنه يسهل عمليات الوصول إلى المعلومات القانونية ويزيد من شفافية ومصداقية العمل القضائي<sup>14</sup>

كما أن الإجراءات الرقمية تسهل التواصل بين المحامين والقضاة والعملاء وتتيح إمكانية حضور الجلسات عن بعد، ما يؤدي إلى تحسين سرعة العدالة وتقليل تكاليف النقل والإقامة. تختلف إجراءات إقامة الدعوى الجنائية وإعلانها بالطريق الالكتروني بين الدول والنظم القانونية، ولكن عموما تتضمن الإجراءات التالية

١- تقديم البلاغ الجنائي: يمكن للمجني عليه أو المحامي أو المواطن العادي تقديم البلاغ الجنائي بالطريق الالكتروني عبر المواقع الرسمية للهيئات القضائية.

٢- الإعلان عن فتح التحقيق في حال تم قبول البلاغ وفتح تحقيق، يتم الإعلان عن ذلك عبر المواقع الرسمية للهيئات القضائية.

٣- إجراءات المحاكمة قد تختلف إجراءات المحاكمة بين الدول والنظم القانونية، ولكن يمكن في بعض الحالات القيام بجلسات المحاكمة عن بعد باستخدام الاتصال الالكتروني .

٤-الحكم النهائي: يتم إصدار الحكم النهائي بالطريق الالكتروني، ويمكن تقديم الاستئناف والاعتراضات بنفس الطريقة

تتخذ وزارة العدل المصرية خطوات واسعة لمواكبة الاستخدام المتزايد للمحاكم الإلكترونية كجزء من هذا الجهد ، يقومون برصد التقدم التكنولوجي في مجموعة من الخدمات القضائية والتوثيق والشهر العقاري .

<sup>13</sup> المستشار قصي محبوبية المكتبة القانونية، ط١، ٢٠١٢، بغداد، ٣، المورد القانوني المكتبة القانونية ، منشورات المؤتمر الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨ .

<sup>14</sup> علاء حسين الرهيمي، دستور العراق، المكتبة القانونية، بغداد ٢٠٠٦ ، ص ٣٦ .د. علاء حسين الرهيمي ، دستور العراق ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥ ،

حيث تضمنت التشريعات الأخيرة تقنين إجراءات التقاضي الإلكترونية، لا سيما من خلال تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ كما نص القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ في المادة ١٤ على أن هذه الإجراءات تنطبق على جميع القضايا باستثناء حالات الطعن بالنقض ويتمتع الأفراد والجهات المقيدة في السجل الإلكتروني بامتياز بدء القضايا والطعن في الأحكام ضمن اختصاص المحكمة الاقتصادية . يمكن الوصول إلى هذه المعلومات من خلال صحيفة موقعة ومودعة إلكترونياً على موقع الويب المخصص القلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة عند دفع الرسوم اللازمة وتقديم المستندات الإلكترونية، تصبح قضية المدعي مسجلة رسمياً إلى جانب التعديلات المذكورة أعلاه، أصدر وزير العدل قراراً يحدد كيفية تنفيذ إجراءات التقاضي الإلكترونية ويشمل ذلك حفظ القضايا والإعلان عنها ، والجلسات ، وكذلك تقديم الطلبات والدفاع عنها. كما يتم تعيين الخبراء ، ورفع الأحكام ، والإصدار ، والاستئناف ، والتنفيذ من خلال النافذة الإلكترونية للمحكمة الاقتصادية؛ ويمكن القول إن نظام إجراءات التقاضي الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية مناسب لوصف النظام الإلكتروني محكمة.<sup>15</sup>

والجدير بالذكر أن المشرعين قد وفروا المحاكم الإلكترونية كوسيلة للتقاضي بالتوازي مع التقاضي المستمر في ظل نظام المحاكم الاقتصادية التقليدية. يأمل المشرعون في إدخال التطورات واختبار نجاح التجربة باستخدام آليات التقاضي من خلال توفير محكمة إلكترونية لتسريع إجراءات المتقاضين وتسهيلها في الوقت نفسه ، يتمسك بالمبادئ الأساسية للتقاضي؛ كما يسمح أيضاً بإنشاء التقاضي الاقتصادي بالطرق التقليدية. جدير بالذكر أن وزارة العدل تتخذ خطوات جادة لتطوير النظام القضائي بأكمله من خلال مشروع "العدالة الرقمية لمصر" .<sup>16</sup>

ونستطيع القول من خلال ماسبق إن الاستفادة من التكنولوجيا في تيسير إجراءات التقاضي تساعد على تحسين العدالة وتقليل الوقت والجهد المبذولين في العمل القانوني بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى المعلومات القانونية وتنظيمها وتخزينها بشكل آمن ومرتب ما يساهم في زيادة الشفافية والمصداقية في العمل القانوني.

ثانياً / تيسير إجراءات تنفيذ الأحكام:

لا شك أن مجال تنفيذ الأحكام، يمكن استخدام التكنولوجيا لتسهيل عمليات التحصيل وتحديد مواقع المديونيات والأصول المتعلقة بالديون، وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام وتخصيص الموارد بكفاءة (٢). يخطو مشروع العدالة الرقمية في مصر، الذي أطلقتته وزارة العدل خطوات واسعة في إحداث ثورة في النظام القضائي في البلاد . ومن التطورات الرئيسية في هذا الصدد إدخال نظام الإيداع الإلكتروني للدعاوى المدنية في عدة محاكم.

<sup>15</sup> محمود السيد أحمد عبد القادر، دور التطبيقات الإلكترونية ووسائل الإتصال الحديثة في الإثبات الجنائي، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر ، جامعة السلطان قابوس، عمان، ٢٠٢١ ص ٢٥ .

<sup>16</sup> ياسر محمد المعني إصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجنائية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بدمههور، العدد الثاني ٢٠٢١، ص ٢٥ .

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الوزارة أيضا مشروعًا للسماح بظهور المتهمين عن بعد في مراكز الاحتجاز عبر الوسائل الرقمية. ويهدف ذلك إلى تبسيط إجراءات التقاضي وتمكين القضاة من النظر في تجديد حبس المتهمين داخل قاعات مجهزة دون الحاجة إلى نقل مادي من السجون العمومية والمركزية تمكن شبكة الدائرة التلفزيونية الآمنة ذات الدائرة المغلقة المحامين من المشاركة في الإجراءات، مع تقليل المخاطر الأمنية أيضا. (1) في أكتوبر ٢٠٢١، تم إنشاء مجمع محاكم على أحدث طراز داخل مركز الإصلاح والتأهيل المصري، باستخدام الأساليب التقنية المتقدمة والوسائل الإلكترونية، بعد مراجعة شاملة للدراسات الحديثة حول التطورات في نظام المحاكم. وهذا يوفر وفورات كبيرة في التكلفة لنقل المتهمين ومن ثم، يمكن استبدال الأنظمة التقليدية بأنظمة حديثة قائمة على الويب لتبسيط الإجراءات القضائية<sup>17</sup> ونستطيع القول من خلال ما سبق إن التكنولوجيا لها دورا مهما في تيسير إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام. فمن خلال استخدام أنظمة التقاضي الإلكترونية، يتم تسريع عمليات التقاضي وتحسين كفاءة العمل القضائي (٢). و بالتالي، يمثل تحديا وفرصة لتحسين الكفاءة وتسريع العمليات القضائية، مما يعزز حقوق المواطنين ويساهم في تعزيز العدالة والشفافية في المجتمع<sup>18</sup>

### المطلب الثاني/ تأثير الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الوعي ومشاركة الواجب

في هذا المطلب سوف نتعرف على فاعلية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام الحديثة في تقييم شرعية السلطة أي كيف يستخدم الأفراد وسائل الإعلام الحديثة في التعبير عن آرائهم في الحكام ومدى تحقيقهم لمطالب الأفراد كما نتعرف على كيفية استخدام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لهذه الوسائل. وهذه الوسائل الحديثة مقصودة بما شبكة الانترنت والفضائيات والهاتف المحمول. لقد أتاح التطور الحاصل في وسائل الإعلام الحديثة الفرصة في استخدام هذه الوسائل بحرية أكثر وبفاعلية أكبر حيث أصبحت هذه الوسائل متاحة لجميع الأشخاص في كل مكان وبكلفة قليلة و برقابة اقل مما كانت تعاني منه الوسائل التقليدية مثل الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون والتي هي في الغالب الأعم مملوكة للدولة لذا سوف نبين من خلال هذا المبحث كيف ساهمت وسائل الاتصال الحديثة من الانترنت وهاتف محمول وفضائيات في التعبير عن آراء الأفراد واحتجاجهم على عمل الحكام لذا فهي ساهمت في النهاية في تقرير مدى شرعية السلطة ، وستتناول هذه الوسائل كما يلي<sup>19</sup>

<sup>17</sup> عمر الفاروق الحسيني الإنبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة الردار ، الحسابات الآلية - البصمة الوراثية دراسة مقارنة، ٢٠٠١، ص ٥٥.

<sup>18</sup> سري صيام استخدام منجزات العلم الحديث في تحديث خدمة العدالة ، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٨٥، ص ٤٠.

<sup>19</sup> صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨ ، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ١٧٠.

## الفرع الاول / الانترنت

يعتبر الانترنت من الوسائل الحديثة والمهمة في التأثير في الرأي العام فمع ظهور الانترنت في مطلع التسعينات في القرن الماضي وتحولها إلى وسيلة اتصال جماهيري حدثت تغيرات بنوية مهمة في خريطة الأعلام العربي أدت إلى إفساح المجال لقيام تعددية إعلامية افتراضية ومن أبرز مميزات هذه الوسيلة الحديثة أنها أتاحت الفرصة لفئات اجتماعية وجماعات أخرى خارج النخب الحاكمة لسماع صوتها للآخرين عبر مواقع عدد من الصحف الافتراضية الجديدة والمواقع الإخبارية والمنتديات والقوائم البريدية بل والمواقع الشخصية لبعض السياسيين والأفراد العادين (1) .

فشبكة الانترنت أفرزت تقاليد اجتماعية بين مستخدميها وأثرت تأثيراً بالغاً في إكسابهم نظاماً وآليات محدده للتعامل بحيث ينتظم بعض المستخدمين طواعية في أطر التراسل والتخاطب وتبادل المعلومات بما ينشئ علاقات حسنة بينهم بحسب الجماعات المتعاملة والمتكونة بمصالحها المشتركة على شبكة الشبكات فأصبح الانترنت مسرحاً لإثبات الوجود الاجتماعي والثقافي والسياسي<sup>20</sup>

والانترنت باعتباره وسيلة للتعبير عن آراء الأفراد في السلطة ومدى شرعيتها فإنه يتضمن مجموعة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد لتحقيق ذلك وأول هذه الوسائل هي :

١- المدونات : وهو احد أشكال المنظومة التفاعلية الالكترونية الأكثر أهمية اذ هو موقع شخصي على شبكة الانترنت يتضمن آراء ومواقف حول مسائل متنوعة ويعد تطبيقاً من تطبيقات الانترنت وهو عبارة عن صفحة على الشبكة تظهر عليها تدوينات مؤرخة ومرتببة ترتيباً زمنياً تصاعدياً. ومن اهم ما يميز المدونات توفر حالة من التفاعلية غير الموجودة في وسائل الإعلام الأخرى ، إذ تسمح المدونات لقرائها بالتعليق على ما يطرحه المدون من رؤى وأفكار وموضوعات دون قيود .<sup>21</sup> ان ظهور المدونات يعد ثورة في مجال نفس الوسيلة حيث أدى إلى زيادة دور الشبكة باعتبارها وسيلة حرة للتعبير والتفاعل والتواصل بل وحشد الرأي العام وتكوين مجموعة الضغط الأمر الذي أدى إلى نمو غير مسبوق في إعداد المدونات المكتوبة والمصورة والمصحوبة بصوت وصورة وحركة كما أن هناك رؤساء دول وشخصيات مشهورة لها مدونات بالتساوي مع الأشخاص العاديين دون ادني تمييز الأمر الذي يعد تجسيداً حقيقياً لديمقراطية الاتصال، حيث أصبح بإمكان كل فرد استخدام وصنع المدونات الشخصية دون سلطة الرقيب وساهم في ذلك وجود قوالب جاهزة تقدمها بعض المواقع بلا تكلفة إضافة إلى عدم إمكانية فتحها بأسماء مستعارة الأمر الذي يسمح بإمكانية مقارنة الموضوعات ونشر الأفكار بجرأة وموضوعية بعيداً عن أي إكراه موضوعي ونفسي وبالتالي أصبح بإمكان كل فرد ان يصبح صحفياً وببساطة وبالتالي أدى ذلك إلى نشوء مفهوم جديد وهو الإعلام التدويني بل وظهر فرع جديد من علم الاجتماع يطلق عليه علم اجتماع الانترنت وقد ساعدت المدونات على القيام بهذا الدور بعد

<sup>20</sup> عمر محمد سالم مظاهر استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال القانون الجنائي، المراقبة الإلكترونية والتحقيق الجنائي عن بعد ، دار النهضة العربية، ٢٠١٣ ، ص

.٦٠

<sup>21</sup> عمر سالم المراقبة الإلكترونية ، طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن، دار النهضة العربية ، القاهرة، ص ٦٦ .

احتكار الدول لوسائل الإعلام التقليدية وعدم قدرة الأفراد العاديين عن التعبير عن آرائهم عبر هذه الوسائل بعكس المدونات التي تسمح بدمج مجموعة من الأفكار والمعلومات القريبة من نبض المجتمع والتي تعكس في الوقت نفسه مشاكله مما يسمح ببلورة نقاشات فكرية جادة وعميقة حول ثقافة الرأي والرأي الآخر (1) .

## ٢- الاحتجاجات الالكترونية :

من وسائل المشاركة السياسية للأفراد هي قدرتهم على الاحتجاج ورفض تصرفات الحكام التي لا تلي طموح الأفراد وهذه الاحتجاجات وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل في أدوات الاتصال أصبح من الممكن التعبير عنها من خلال هذه الوسائل الحديثة كصورة من صور المشاركة السياسية للأفراد ومن خلالها يتكون ما يعرف بالرأي العام الالكتروني . وعند إلقاء نظرة سريعة على ما عرفته وتعرفه بلادنا من ألوان الاحتجاج بقصد التغيير سواء في نطاق قضية محددة كما في قضية الضغوط السلمية على السياسات الرسمية في نطاق قضايا شاملة مثل المطالب بالتعددية القائمة على الشفافية وسيادة القضاء ونزاهة عمليات الاقتراع ما يتبع ذلك يظهر للعيان أن النقص قائم على صعيد توفير هذه العناصر الأربعة الرئيسية اذ مازال العنصر المميز لمعظم الاحتجاجات هو إنها عفوية تلقائية أكثر منها منظمة بصورة هادفة ومدروسة ، والشرط الرئيسي لنجاح أي وسيلة تستخدم في الاحتجاج - بما فيها التقنية الشبكية هو الخروج علي هذه الأساليب العفوية إلى الأسلوب المدروس المنظم فليس المهم الاحتجاج بحد ذاته وإنما الغرض منه . ولا يتحقق الغرض القويم في اتجاه التغيير ما لم يكن غرضاً مشروعاً و لا يسبب أضرار أكبر فيوقع فتنه دامية مثلاً. و يحقق المصلحة العامة لا المنافع الشخصية.<sup>22</sup>

و تقوم عليه جهة تتوفر فيها مواصفات المعرفة والوعي والتخصص في المجالات المعنية بما في ذلك توظيف الوسيلة المستخدمة كالتقنية الشبكية وهذا يحقق أبرز أهداف مساهمة الأفراد في إجبار الحكام على احترام الشرعية ومن الأمثلة على الاحتجاجات الالكترونية هو استخدام المتظاهرين في لندن الوسائل الحديثة في تنظيم مظاهراتهم التي جرت في صيف ٢٠١١ حيث بدأت الشرطة البريطانية بزيارة مواقع الشبكات الاجتماعية الحديثة على الانترنت كالفيسبوك وتويتر كوسيلة جديدة لتعقب آخر أخبار وتحركات المتظاهرين أو الناشطين السياسيين بعد لجوئهم إلى هذه المواقع لنشر رسائلهم إلى المجتمع.<sup>23</sup> وتنظيم صفوفهم ووجدت الشرطة البريطانية أن آلاف المشاركين في مظاهرات لندن الأخيرة التي انطلقت مع بدء أعمال القمة العشرين قد انضموا إلى مجموعات في تلك المواقع ، الأمر الذي ساعد الشرطة في الكشف عن أي تحركات مريبة ومهددة للأمن العام . فهنا نرى أن الاحتجاج باعتباره وسيلة المشاركة السياسية للأفراد ومن خلاله يساهم الأفراد في إجبار الحكام على تنفيذ مطالب الأفراد اتخذ شكلاً آخر وهو ما يعرف بالاحتجاج

<sup>22</sup> رامي متولي القاضي ، المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي والمقارن ، مجلة الشريعة والقانون، كلية الحقوق، جامعة الإمارات ، العدد الثالث والستون ٢٠١٥ ، ص

٤٥

<sup>23</sup> عادل يحيى قرني، التحقيق والمحكمة الجنائية عن بعد ، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية الفيديو كونفرس في المجال الجنائي، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص

٢٥ .

الالكتروني فهو لا يتطلب من الأفراد النزول إلى الشوارع بل هو يعتمد على وسائل الأعلام الحديثة مثل الانترنت في حشد الأفراد حول قضية سياسية عامة من خلال مساهمة الأفراد وبشكل مباشر في التعبير عن آرائهم واحتجاجاتهم من خلال الانترنت وهذا ما لاحظناه في الاحتجاجات الإيرانية اذ ثبت فاعلية هذه الوسيلة في التعبير عن مساهمة الأفراد في الحكم على تصرفات الحكام واجبارهم على احترام الشرعية.

### ٣- العصيان المدني الالكتروني :

إن العصيان المدني الالكتروني هو شكل من أشكال الضغط - غير العنيف علي المؤسسات الحكومية أو الرسمية المنخرطة في أعمال غير أخلاقية أو قانونية أو تضر بالإنسانية بطريقة أو بأخرى حيث يمكن من خلال بيئة الكترونية تدويل وحشد وتنظيم وتأييب الرأي العام عالمياً وهو ما ظهر جلياً في عيد العمال أول مايو 2005 حيث اشتعلت الأرض بالتظاهر في معظم أرجاء المعمورة مرة واحدة ضد العوالة لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان كوسيلة لتحدي القوانين الجائرة متخذ أسلوب اللا عنف .

وجاء بعده مارتن لوتر كينج في إطار المطالبة بالحقوق المدنية فسار على خط غاندي مبتكراً أسلوب المسيرة والجلوس الاحتجاجي لخلق موقف متأزم مستحکم يرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث. إلا انه في إطلالة عصر العوالة وسن العديد من القوانين الدولية وإبرام الكثير من المعاهدات التي ترتب حقوق ومصالح الدول والشركات الكبرى في العالم على حساب الشعوب الفقيرة منها والغنية على حد سواء سعت بعض الجماعات النشطة سياسياً والمناهضة لتلك الهيمنة إلى ابتكار شكل جديد للعصيان المدني يفني بمستجدات العصر ومشاكله ذات الطابع العالمي ،<sup>24</sup> وهو ما صار يعرف بالعصيان المدني الالكتروني ويبلور هنري ثورو ( منظر حركة العصيان المدني الالكتروني الفكرة عندما يقول كل الناس يتمسكون بحق الثورة وهو حق رفض الولاء لحكومة ما بل مقاومتها عندما يصبح استبدالها وطنياً وعدم كفايتها لا أموراً غير محتملة .... وجاء دور العصيان المدني الالكتروني كبديل عصري أو على الأقل مؤازر للاحتجاج المدني كما انه يعد حلاً مثالياً للذين يودون لو شاركوا المتظاهرين ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع. ويحاكي العصيان المدني الالكتروني ما يحدث في الشارع دون إحداث خسائر مادية مقارنة بما يحدث في ارض الواقع ، فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات لمنع تدفق المسؤولين .

يعترض ناشطو العصيان المدني الالكتروني التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها وهو ما يحدث ضغطاً مالياً لا يمكن للتظاهر البشري الذي يجري في الشوارع أن يحدثه حيث أن تدفق المعلومات ورؤوس الأموال من أهم عناصر الحياة في المجتمعات الرأسمالية<sup>25</sup>

<sup>24</sup> سحر عبد الستار إمام، إنعكاسات العصر الرقمي على قيم القضاء، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد العاشر، كلية الحقوق، جامعة السادات ، ٢٠١٢، ص ٥٠ وما بعدها.

<sup>25</sup> شريهان توفيق المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول القسم الإعلام كلية الآداب جامعة أسيوط ١٩-٢٠٠٨/٢٠٠٨، ص ٢ .

و لذا يمكن القول أن الانترنت وما يتضمنه من هذه الوسائل مثل المدونات والبريد الالكتروني والتواصل الاجتماعي والفيديوك يسمح للجماعات المهمشة والمستبعدة سياسياً أن تتصل فيما بينها وتتواصل مع مؤيديها ومع من يحملون الأفكار المشابهة والمتوافقة معها وبالتالي فهم يشكلون جماعات حول العالم منظمة تنظيمياً جيداً عن طريق استعمال الشبكات العالمية وان نشاطهم أصبح أكثر تأثيراً خاصة في الأنظمة حيث حرية الإعلام وتدفق المعلومات مقيدة إما بفعل التشريعات والنظم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لوسائل الإعلام من قبل أشخاص أو شركات موالية للحكام ولذا رجح الانترنت المجال البديل والذي من خلاله تسنى للجماعات المعارضة أن يكون لها صوت ورأي يقرأ وينشر حول العالم ويوجد المؤيدين لذلك فإن الانترنت في تلك الدول ليس مجال اتصالات فحسب بل انه أداة فعالة للتغيير السياسي

وهذه أهم نقطة في مجال مساهمة الأفراد في حماية الشرعية وإجبار الحكام على احترامها فهنا يمكن القول أن الرأي العام الالكتروني الذي يتكون من خلال شبكة الانترنت هو وسيلة فعالة لضمان الشرعية من خلال مشاركات الأفراد في الحوارات التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات يمكنهم التعبير عن آرائهم في الحكام كما يمكنهم الاعتراض على تصرفاتهم الغير متوافقة مع رضا الأفراد مما يدفعهم للاحتجاج والاعتصام واذا لم تنجح كل هذه الوسائل لا يبقى أمام الأفراد إلا الثورة على الحكام وهذا ما حصل في بعض البلدان مثل مصر وتونس حيث قادت الاحتجاجات والثورات إلى إسقاط الأنظمة لفقدانها الشرعية وكان لوسائل الإعلام الحديثة الدور البارز في هذا الأمر<sup>26</sup>

و في ربيع سنة ٢٠٠٨ دشن مجموعة من النشطاء المصريين فاعلية على فيسبوك للدعوة للإضراب مدني عن العمل في ٦ أبريل من نفس العام ، كانت هذه الفاعلية السياسية الأهم التي خرجت من فيسبوك منذ إطلاقه إلى لحظتها، عشرات الآلاف شاركوا في هذه الدعوة على فيسبوك ومئات الآلاف استجابوا لها على أرض، فعليا لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام الإنترنت في مطالب تغيير سياسي أو اجتماعي في مصر، فقد استخدم النشطاء المدونات والمجموعات البريدية في وقت مبكر للدفاع عن مطالبهم وحشد التأييد لقضايا حقوقية عديدة تنوعت بين المدنية والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية.

لاحقا تم النظر لفيسبوك على أنه أحد أهم الأدوات التي تستخدم في التواصل وحشد التأييد، واستخدم بشكل أوسع من قبل الأحزاب وحركات الضغط السياسي والجماعات الحقوقية للدفاع عن قضاياهم.

ورغم وجود العديد من الانتقادات التي وجهت لاستخدام أدوات الإنترنت وما يعرف بالويب خاصة من جيل لم يتعامل مع الإنترنت ويرى انفصال الحراك السياسي / الاجتماعي في الفضاء عن الحركة بالشارع المصري ، أو على الأقل تعامل مع هذا الحركات على أنه نوع من السطحية.

<sup>26</sup> مراد بن علي زريقات ، تأثير وسائل الاتصال الالكترونية في الرأي العام ، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة الجرائم الالكترونية ، مؤتمر القاهرة لأمن المعلومات المنعقدة بتاريخ ٩/٨/٢٠٠٩ ، ص ٧ .

تغيرت نظرة الجميع لأدوات التواصل الاجتماعي على الإنترنت بعد الثورة المصرية، وزاد الاعتماد عليها مع تعاقب موجات الثورة واختلاف الظروف السياسية والاجتماعية الدعوة للثورة خرجت من الإنترنت وأخبارها وتنظيمها والتواصل بين الثوار كان من خلاله خاصة فيسبوك صاحب النصيب الأكبر من الأعضاء المسجلين عليه من مصر والذي يفوق كل شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى، وهو ما جعل نظام ما قبل ١١ فبراير ٢٠١١ أن يحجب فيسبوك وغيره من المواقع لفترة، وحتى قطع الإنترنت والاتصالات في كل أنحاء مصر.

## الفرع الثاني/ الهاتف النقال

استخدم الهاتف النقال في المشاركات السياسية وفي تقييم الشرعية من خلال اعتبار الهاتف النقال من وسائل تكنولوجيا الطرق السريعة للإعلام ( والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيد الاتصالات والمعلومات ووضعها بتصرف أفراد المجتمع للإفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية والسياسية حيث يشكل الإعلام الإلكتروني والثورة المعلوماتية الرقمية نقطة تحول في الوعي العام للإنسانية ، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل من أهمها هو ما يتميز به من قدره على التواصل السريع والمباشر للأفكار والنظريات والأخبار والصور من متلقية بصرف النظر عن موقفه وثقافته وزمانه اليومي. وهو الدور الذي لم يكن متحققاً للإعلام بمفهومه التقليدي سواء أكان ورقياً أو إذاعياً أو متلفزاً إذ تحول المسافات والحدود دون التواصل المباشر مع الإعلام الورقي كما تحول إمكانات البث ودوائر الانتشار وإمكانات المواطن المصري والعربي دون تلقي البث الإذاعي والتلفزيوني العالمي بل حتى الإقليمي المحيط بكل بلد بسبب سياسات الأنظمة الحاكمة التي دائما ما تحاول عزل الشعوب العربية عن نظامها العالمي والإقليمي فيما بعضها البعض . إن أهم مميزات الإعلام الإلكتروني السرعة الهائلة وبشكل دائم ومتواصل بعكس الإعلام والصحافة التقليدية التي تنشر أخبارها في اليوم التالي ، والأمر الثاني والأساسي الذي لا يقل أهمية إن إمكانية الرقابة على الإعلام الإلكتروني هي أقل بكثير من إمكانية الرقابة على الإعلام التقليدي سواء أكان المقروء أو المسموع أو المرئي وهذه هي الميزة التي حققت الكثير من التغيير في حركة الوعي .<sup>27</sup> لقد استخدمت الحركات الاحتجاجية الإمكانات المتاحة لها في الهاتف المحمول على نطاق واسع في العالم العربي للدعوة للتظاهر والتجمع وللتواصل مع العالم الخارجي وخاصة وسائل الإعلام الأجنبية . وفي إطار الثورات والاحتجاجات التي قامت في البلاد العربية حيث يعرف بالربيع العربي نجد أن للهواتف المحمول كان له دوراً كبيراً في تأمين الاتصالات بين المتظاهرين وتحديد أماكن التجمع ونقل الأحداث عبر الكاميرات الموجودة في الهواتف المحمول نلاحظ أن السلطات منعت استخدام الهواتف وحاولت قطع الاتصالات وهذا يدل على الفعالية الكبيرة التي تؤمنها هذه الوسائل في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي.<sup>28</sup>

<sup>27</sup> مراد بن علي زريقات ، تأثير وسائل الاتصال الإلكترونية في الرأي العام ، مرجع سابق ص ١٢١ .

<sup>28</sup> غسان منير حمزة ، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٩ .

إن للهاتف المحمول دوراً كبيراً في مساهمة الأفراد في تكوين الرأي العام الذي يضغط على الحكام ويجبرهم على احترام الشرعية وإلا تم تغييرهم من قبل الأفراد لفقدانهم الشرعية وهذا ما رأيناه في الثورة المصرية والتونسية.<sup>29</sup>

### الفرع الثالث / الفضائيات

يرى علماء وسائل الإعلام والاتصالات إن وسائل الإعلام لها دور هام في الديمقراطية فهي تستطيع دمج وتوحيد وصياغة الإرادة السياسية للشعب كما ويمكن أن تعمل على تعبئة الشعب لعمل سياسي غير برلماني (٢٣) . ورغم أنها قد لا تستطيع وضع برامج سياسية فيمكنها أن تساعد المجتمع ما على فتح حوار للإصلاح الديمقراطي . وأهم وظيفة لوسائل الإعلام هي أن ترسخ أجندة التغيير الديمقراطي بأن تصبح صوت الشعب وتترك للمحرومين يعبرون عن أنفسهم في وسائل الإعلام وتوليها دور الوساطة بين الدولة والمجتمع يمكن أن تؤدي الأجندة الديمقراطية لوسائل الإعلام إلى التعبئة والتحول إلى نظام ديمقراطي . ولا يجب على وسائل الإعلام الإخبارية أن تكون فقط مرآة للشعب بل يجب أن تنقده وتصحح مفاهيمه وأيضاً تعلمه وان لم تفعل ذلك فان هناك خطر حقيقي بأن الثقافة السياسية التي لم تمر بتجربة الديمقراطية سوف تعيد إنتاج نفسها وسوف تستبدل الشعبية القديمة للنظام ببساطة ( بشعبية مصطنعة ولن تكون مناصرة وسائل الإعلام للديمقراطية اللازمة للتغيير الديمقراطي على حساب الموضوعية طالما إنها تسعى لتعويض نقص وضوح الرؤية الذي يعاني منه الشعب في ظل الحكم السلطوي لكنها قد تتعارض مع الموضوعية إذا لم تعكس كل أو على الأقل نطاق واسع للغاية من أصوات المعارضة الهامة بقدر ما تعكس رأي الحكومة (٢) . من المؤكد أن يستثمر انتشار وسائل الاتصال والمعلومات وهذا سوف يؤثر على الطريقة التي يعيش بها الأفراد والطريقة التي تعمل بها الأمم على المستويات البينية بين الدول وعلى المستويين الإقليمي والدولي ولن يكون الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة التي يجري فيها هذا التحول لكون معدل تسارع واتساع الحركة نحو الديمقراطية سيكون هناك بشكل خاص وسوف تكون وسائل الإعلام الإخبارية في ظل اتساع مشاهدتها من خلال التكنولوجيا الجديدة من أهم اللاعبين في تحديد الشكل الذي تنتمي إليه هذه العملية<sup>30</sup>

وهنا يمكن القول أن التلفزيونات العابرة للحدود الوطنية قد تضطلع بدور وسطي محفز لصياغة رغبة الشعوب العربية تجاه الديمقراطية وهو دور كان قاصراً حتى الآن على الحركات والأحزاب السياسية . وإذا كانت تلك المقدمة مقبولة فإن إصلاحاً لاحقاً للقنوات الفضائية العربية يبدو حتماً فيما يلي:<sup>31</sup>

<sup>29</sup> كاي حافظ فيليب - القنوات الفضائية العربية دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي (مجلة

ترجمات - تصدر عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد ١٩ ، السنة الثانية يوليو ٢٠٠٩ ، ص ٣٠ وما بعدها .

<sup>30</sup> كاي حافظ فيليب - القنوات الفضائية العربية دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي المصدر

السابق ، ص ٣٥ .

<sup>31</sup> كاي حافظ فيليب - القنوات الفضائية العربية دور الشبكات الإخبارية العابرة للحدود في التحول السياسي المصدر

السابق ، ص ٤٢ .

## أولاً / إصلاح المضمون :

لكي تواجه القنوات الفضائية العربية التحدي بأن تصبح رائدة للتحول الديمقراطي وتتولى بعض وظائف الأحزاب السياسية في هذا المجال أو في صياغة وتعبئة السكان ويجب تعديل اتجاهات معينة في ثقافة القنوات الحالية ويجب توضيح الأجندة الديمقراطية وإعادة ضبط الموضوعية في شؤون النزاعات الإقليمية وتحسين الصلات بين وسائل الإعلام والنخب خارج وسائل الإعلام والمنظمات والحركات .

## ثانياً / الإصلاح التنظيمي والمنظم

لكي تكون أجندة الديمقراطية ذات أهمية ومؤثرة لا يجب أن يقتصر التغيير على سياسات الأخبار للشبكات الإخبارية العربية الحالية والقنوات الفضائية العربية الأخرى بل أيضاً يجب أن يكون هنالك إصلاح تنظيمي وتوسيع للنظام البث العربي .

ومن الضروري إعادة النظر في نتائج نموذج السوق الرأسمالي الخاص لاسيما فيما يتعلق بالاتجاهات الشعبية في تقارير الأزمات وإعادة تقييم مسألة الديمقراطية أكثر من أي شيء آخر لا يمكن أن تحققه إلا اذا تميزت إقليمياً التقارير السياسية للشبكات الإخبارية العربية بمعزل في العديد من النواحي عن مشاكل القواعد الجماهيرية في معظم الدول (1) إن المنطق الجديد في الرأي العام العربي يرجع إلى التطور في الإعلام الفضائي العربي وإلى إنهاء سيطرة الحكومات على انتشار المعلومات والمحطات الفضائية العربية التي انطلقت بعد عام ٢٠٠٠ والتي عملت على التأقلم مع التغييرات الحاصلة في الأجندة الإعلامية وفي أنظمة البلدان التي ينتمون إليها ومع الأحداث الإقليمية حيث بدأت هذه الفضائيات تسمح للأفراد بالتعبير عن فهم حيال السلطات وبانتقاد السياسات الرسمية حيث أصبحت خلفية التلفزيون الفضائي العربي تتمتع بجمال أوسع وبعدد أكبر من السجلات المتعددة الأطراف والبرامج التي تركز على اتصالات المشاهدين وفرص أخرى لأفراد الشعب ومثلي مختلف الجماعات ذات المصالح المشتركة كي يعبروا عن آرائهم أمام الجمهور العربي بأسره لذا فهنا لا يمكن نكران دور الفضائيات وخاصة في الدول العربية إنها فتحت سجلات أمام الأفراد من الجمهور عبر العالم العربي للمشاهدة وأحياناً للمشاركة في مجالات حول الشؤون العربية العامة وأصبح من المسلمات القول إن الجمهور العربي يشارك في مناقشات عبر وسائل لم تكون متوفرة قبل وجود المحطات الفضائية التي تعرض تعليقات وتحليلات مختلفة ومتنوعة للأخبار العربية والدولية (٢٦) ، ويرى البعض بأن أمام الإعلام العربي ومن خلال الفضائيات فرصة مواتية ( لكي يفعل دوره في عملية المطالبة بإحقاق التغيير السياسي من خلال اطلاع المواطن على حقيقة الأحداث الجارية وعبر تأمين مساحة للتعبير الصريح عن الرأي والتعمق في تحليل سياسات الحكم بصراحة وبمسؤولية وانتظام ) فمن واجب الإعلام والإداري العربي أن يحدد وظيفتهما من دون التباس في المجتمع العربي المعاصر وفي إدارة الحكم المعاصر مستخدمين في الوقت نفسه تأثيرهم في الرأي العام للدفع بالمناقشة العامة حول مسائل مؤثرة في حياة المواطن العربي كالميزانية العامة والسياسات الأمنية والسياسات الخارجية البارزة . لذلك يمكن للإعلام في العالم

العربي أن يقوم بدور التغيير ذلك ومع تبني هذا الدور على الإعلام العربي أن يفرق بين القدرة والمسؤولية وبالتالي تمثل القدرة على إجراء مقابلة مع زعيم من أي دولة عربية فرصة رائعة ولكنها مصحوبة بالمسؤولية من المهم جداً أن يتخطى المراسلون مجرد التسلية لتقديم ما هو ملموس وأكثر نفعاً يجب أن ينتقل التقرير من المسلي والمهم إلى إلقاء اللوم على الزعيم<sup>32</sup>.

إن الأحداث الأخيرة بالمنطقة تثير وجود مطالبه شعبية في الحكم الصالح حيث تدل المشاركة الشعبية في التظاهرات التي حصلت في تونس ولبنان والبحرين ومصر للاحتجاج على الأنظمة الحاكمة على وجود وعي عام مهياً لأن يتلقى تقارير إخبارية وإعلامية أكثر وعي حول ممارسة السلطة في مجتمعاتهم فلقد أدى الإعلام دوراً مهماً في تعبئة الرأي العام للمعارضة السياسية وحث الأوان لكي يقوم هذا الإعلام بدور منظم أكثر في تزويد المواطن بالمعلومات الضرورية التي تمكنه من محاسبة الأنظمة المستبدة والضغط عليها لتحويلها إلى أنظمة أكثر ديمقراطية وتشاركية وشفافية ومسؤولة<sup>33</sup> جوهر فكرة تقييم الشرعية من قبل الأفراد من خلال وسائل الإعلام الحديثة، فالدور الكبير الذي تقدمه الفضائيات في الوقت الحاضر لكي تحاسب الحكام هو قيامها بتحليل تصرفاتهم وعرضها على الأفراد لكي يستطيع الأفراد التعرف على مدى قيام الحكام بتحقيق مطالبهم لكي يكتسبوا رضا المحكومين<sup>34</sup>.

فهنا نرى فاعلية هذه الوسيلة من وسائل الإعلام الحديثة في التأثير على الأفراد وإمكانية استخدامها من قبل الأفراد من خلال الحوارات المباشرة والمشاركات التي يقدمها الأفراد ومن خلال الاستفتاءات التي تجريها هذه الفضائيات حول قضية سياسية تهم الرأي العام التي يمكن اعتبارها استطلاع للرأي على مدى قيام الحكام بتلبية احتياجات الأفراد وتحقيق مطالبهم في التطور الحاصل في وسائل الإعلام ومنها هذه الوسيلة هو قدرة الأفراد على المشاركة والتفاعل وسماع صوتهم بوسيلة بسيطة وغير مكلفة وتصل إلى جميع المناطق<sup>35</sup>.

<sup>32</sup> نعومي صقر ، الإعلام الجديد وعملية التغيير الاجتماعي والسياسي في العالم العربي ، المركز اللبناني للدراسات  
الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٩ .

<sup>33</sup> رامي خوري ، الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٢ .

<sup>34</sup> كامل القيم ، هل تشهد فضائيات تعاقب السياسيين ؟ مقال منشور في الحوار المتمدن ، العدد ٣١٢٧ - بتاريخ  
9/172010 .

<sup>35</sup> رامي خوري ، الوسط المحيط بالتلفزيون الفضائي العربي ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .

## الخاتمة

من خلال دراسة هذا البحث قد توصلنا الى اهم النتائج والتوصيات سنطرحها فيما يلي

### اولا/النتائج

- 1-الاستفتاء هو معناه أخذ رأي الشعب في موضوع ما، بمس حياتهم، وهو من حيث الموضوع قد يتعلق بنص دستوري فيسمى استفتاء دستورية وقد يتعلق بنص قانوني عادي فيسمى استفتاء تشريعية، وأحيانا أخرى يتعلق بأخذ رأي الشعب في شخص الرئيس فيسمى استرأس أو في اتجاه سياسي تتبناه الحكومة فيسمى الاستفتاء السياسي .
- 2-لقد عرف العراق عدة دساتير منذ تاريخ تاسيس الدولة العراقية ، جميعها في عدة خصائص ابرزها طابعها الموفق وابتعادها عن الاسلوب الديمقراطي في اقامة الدساتير مما ادى الى سقوطها بسقوط القوى الحاكمة التي وضعتها والتي طالما استخدمتها كاداة لتحقيق اهدافها وطموحاتها بعيدا عن مصالح الشعب العراقي .
- 3-إن الاستفادة من التكنولوجيا في تيسير إجراءات التقاضي تساعد على تحسين العدالة وتقليل الوقت والجهد المبذولين في العمل القانوني بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى المعلومات القانونية وتنظيمها وتخزينها بشكل آمن ومرتب ما يساهم في زيادة الشفافية والمصادقية في العمل القانوني.
- 4-إن التكنولوجيا لها دورا مهما في تيسير إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام. فمن خلال استخدام أنظمة التقاضي الإلكترونية، يتم تسريع عمليات التقاضي وتحسين كفاءة العمل القضائي . و بالتالي، يمثل تحديا وفرصة لتحسين الكفاءة وتسريع العمليات القضائية، مما يعزز حقوق المواطنين ويساهم في تعزيز العدالة والشفافية في المجتمع .
- 5-إن للهاتف المحمول دوراً كبيراً في مساهمة الأفراد في تكوين الرأي العام الذي يضغط على الحكام ويجبرهم على احترام الشرعية وإلا تم تغييرهم من قبل الأفراد لفقدانهم الشرعية وهذا ما رأيناه في الثورة المصرية والتونسية.
- 6-أن التلفزيونات العابرة للحدود الوطنية قد تضطلع بدور وسطي محفز لصياغة رغبة الشعوب العربية تجاه الديمقراطية وهو دور كان قاصراً حتى الآن على الحركات والأحزاب السياسية .

## ثانيا/التوصيات

- ١- يجب تغيير وثيقة الدستور بما يتوافق مع تطورات المجتمع لكي لا يتم تغييرها بطريقة غير ديمقراطية مثل الثورات الشعبية أو الانقلاب .
  - ٢- يجب اشراك المواطن في وضع وثيقة الدستور لكي يشعر بانه يساهم في صنع القرار .
  - ٣- يجب أن يتم تعيين اعضاء الجمعية التأسيسية عن طريق الشعب ليس عن طريق الملوك أو القادة .
- وفي الأخير نستنتج أن نشأة الدساتير ضرورية للحد من هيمنة الملوك وان الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير جاءت لكي تحد من هذه الهيمنة واشراك المواطن في اختيار ما يناسبه وذلك عن طريق الجمعية التأسيسية أو الاستفتاء .

## قائمة المصادر والمراجع

### اولا/الكتب القانونية

- 1- محمد أرزقي نسيب: أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الأول، دار الأمة ، الطبعة الأولى 1998.
- 2- ابراهيم عبد العزيز شيحا المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية، بيروت 1982
- 3- راغب الحلو: الاستفتاء الشعبي والشرعية الإسلامية الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، سنة 1983.
- 4- أمين شريط : الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- 5- جمال النعماني: الاستفتاء، منشور في الموسوعة العربية مجلد ثاني صادر عن الهيئة الموسوعة العربية، الجمهورية العربية السورية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- 6- حسن مصطفى البحري القانون الدستوري ، جامعة دمشق الطبعة الثانية 2013.
- 7- سلمان محمد شناوة، الدستور العراقي ، الملكية القانونية ، بغداد، ٢٠٠٦.
- 8- المستشار قصي محبوبة المكتبة القانونية، ط ١، ٢٠١٢، بغداد، ٣، المورد القانوني المكتبة القانونية ، منشورات المؤتمر الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- 9- علاء حسين الرهيمي، دستور العراق، المكتبة القانونية، بغداد ٢٠٠٦ .
- 10- د. علاء حسين الرهيمي ، دستور العراق ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- 11- محمود السيد أحمد عبد القادر، دور التطبيقات الإلكترونية ووسائل الإتصال الحديثة في الإثبات الجنائي، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر ، جامعة السلطان قابوس، عمان، ٢٠٢١ .
- 12- عمر الفاروق الحسيني الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة الردار ، الحسابات الآلية - البصمة الوراثية دراسة مقارنة، ٢٠٠١.
- 13- سري صيام استخدام منجزات العلم الحديث في تحديث خدمة العدالة ، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٨٥ .
- 14- صفاء اوتاني، المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨ ، العدد الأول، ٢٠١٢.

15- عمر محمد سالم مظاهر استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال القانون الجنائي، المراقبة الإلكترونية والتحقيق الجنائي عن بعد، دار النهضة العربية، ٢٠١٣ .

16-رامي متولي القاضي ، المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي والمقارن ، مجلة الشريعة والقانون، كلية الحقوق، جامعة الإمارات ، العدد الثالث والستون ٢٠١٥ .

#### ثانيا/رسائل الماجستير

1-أحمد سليمان ريجان : الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة دمشق، 2013.

#### ثالثا/البحوث

ياسر محمد اللمعي إصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجنائية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بدمهور، العدد الثاني ٢٠٢١ .

الموضوع.....	رقم الصفحة
المقدمة.....	١-ب
المبحث الاول/ الاساليب التقليدية والتطور.....	1
المطلب الاول / الجمعية التأسيسية والاستفتاء الشعبي.....	1
المطلب الثاني / امثلة تاريخية على دساتير تم اقامتها بهذه الطريقة.....	5
المبحث الثاني/الاساليب المعاصرة لاقامة الدستور .....	7
المطلب الاول / التكنولوجيا ودورها في عملية صياغة الدستور .....	7
المطلب الثاني/ تأثير الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الوعي ومشاركة الواجب .....	9
الخاتمة.....	18
قائمة المصادر والمراجع.....	٢0